(هذا المقال جزء من سلسلة دراسات وافكار من شاركوا معهدنا (معهد الدراسات الاستراتيجية) في الندوات والنقاشات حول مسودة الدستور قبل الاستفتاء، وشاركونا النقاشات بعد اقرار الدستور من اجل استكماله بتشريعات ولوائح تعزز التوازن السياسي وتكفل الحريات، والحقوق المدنية وحقوق المرأة والأسرة، والمجتمع المدني والاقليات. ومما يسرنا ان مبادرتنا هذه تتكاتف مع مبادرات رديفة مثل نداء "عهد العراق"، الذي تنصب جهوده على حماية جانب اساسي من الحريات المدنية والسياسية مما تدعو اليه قطاعات واسعة من الرأي العام. وضع هذا المقال الروائي العراقي (عارف علوان). هذا المقال يتناول مشكلة الاداب والحريات).

معهد الدراسات الاستراتيجية
حملة تعديل الدستور

الدستور الجديد ومشكلة الحريات

عارف علوان / روائي عراقي

يأمل أغلب العراقيين المعتدلين، ممن أحزنهم طغيان النهج الديني على الدستور الجديد، أن تقدم تعديلات اللحظة الأخيرة في المادة (١٤٠) فرصة جديدة، ومهمة، لإعادة مناقشة المبادئ العامة التي وردت في المسودة الأولى. فإذا أريد للعراق الخروج من ظلام العهود القديمة، السيئة، ينبغي إضفاء روح عصرية، متوازنة، على جميع مبادئ دستور ما بعد صدام حسين. وتأتي مبادرة "معهد العراق" في لحظتها شأن مبادرة معهد الدراسات. لا بد للنقاش من ان يستمر.

قبل كل شيء، يجب الاعتراف أن النص الحالي للمسودة كتب في عجالة، شكلت خلالها التجاذبات الطائفية، والتوتر النفسي، والشعور بالحيف مصدر الإيحاء الأقوى للمشرعين، لذلك افتقدت النصوص التشريعية التوازن المفترض، وأحياناً الوضوح، كما لو أن المساهمين في كتابته لجأوا إلى التحايل على المعاني لإرضاء الجميع بشظايا من الحقوق.

صحيح أن أكثر دساتير الدول كُتب إثر أحداث جسيمة، ثم عُدلت بمرور الزمن لتنسجم مبادئها مع تطور المراحل، بَيدَ أن مسودة الدستور العراقي حملت الكثير من التناقضات في مبادئها الأساسية، فهي تعطي الحقّ الدستوري بذراع قصيرة، لتعود وتأخذه بذراع أطول، أو تلتزم الاهتمام بشيء (المرأة على سبيل المثال) لكنها لا تفسر نوعية ذلك (الاهتمام) في بقية النصوص. وربما يكون أبرز مثال على ذلك ما ورد في المادة (٣٦) الخاصة بالحريات الثلاث: حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر السلمي. وعلى هذه المادة سوف نركّز النقاش.

يتطلّع كل مواطن إلى رؤية حقوقه القانونية واضحة في البلد الذي يعيش فيه، وقد أدت الصياغات الملتبسة في بعض الدساتير إلى مشاكل عديدة لدى التطبيق، خاصة أثناء الأزمات الداخلية أو الخارجية التي تواجهها السلطات التنفيذية (الحكومات)، حين ترغب تلك الحكومات في توسيع سلطاتها على حساب حقوق للمواطنين يُفترض أن تكون مصانة دستورياً. إزاء هذا عمد مشرّعو الدساتير الديمقراطية إلى سد الثغرات التي قد تبيح للسلطات التنفيذية انتزاع تفسيرات الغرض منها سن قوانين تتجاوز على الحقوق العامة للمواطنين.

وفيما يتعلق بمسودة الدستور العراقي، التي ما زالت مشروعاً قابلاً للنقاش والتعديل، يجد المتمعن فيها أن الديباجة كتبت بلغة قديمة، ونَفَس ديني يناسب دولة إسلامية أكثر مما يناسب بلد يطمح إلى التحديث ومسايرة العصر.

وقد انعكست الثيمة الأخلاقية الدينية بوضوح على المادة (٣٦) الخاصة بالحريات، إذ صيغت على الشكل التالي:

المادة (٣٦):

تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب:

اولاً:- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً:- حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً:- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

دستورياً، هذا يعني أن الحريات المذكورة مكفولة لجميع المواطنين، لكنها مشروطة بتفسير القانون (أي الحكومة آنئذ) لمفهوم النظام العام والآداب ضمن كل ظرف على حدة!

المعروف أن كل دساتير الدول العربية، والأفريقية أيضاً، قدمت الحريات لشعوبها بهذه الصيغة الرحبة، والضيقة في نفس الوقت، ولم يختلف دستور صدام حسين عنها إلاّ بربط (النظام العام والآداب) بثورة البعث. إذن، أين تكمن الحداثة، أو الاختلاف في دستور العراق الجديد؟

الأساس في النظام الديمقراطي أن لا تكون المبادئ العامة فيه مغلقة دستورياً منذ البداية، وفيما يخص الدستور العراقي الجديد كان الأوفق إحالة مسألة (النظام العام والآداب) إلى المواد المتعلقة بالشؤون الداخلية والأمنية، بدل تسليطها، مثل سيف ديموقليس، فوق عنق المبادئ الجوهرية للحريات، عدا عن تقييدها (الحريات) بديباجة تنشر ظلالها الدينية والتقليدية على كل مواد الدستور.

وعلى ضوء التجارب التاريخية القريبة، واجهت شعوب أكثر تحضراً، وأكثر وعياً بحقوقها، نكسات مدمّرة حلّت بدساتيرها من قبل حكومات (سلطات تنفيذية) انتخبت في برلمانات ديمقراطية ثم غلب على سياستها التعصب القومي أو الديني، مما أدى في النهاية إلى حروب عابثة ذهب ضحيتها الملايين من البشر دون أن تصل إلى أهدافها الأخيرة. لذلك، لا يجوز لمشرعي الدساتير الحديثة إغفال هذه التجارب، إلاّ إذا كانوا يضمرون صياغة دستور يناسب أهدافا أيديولوجية مبيتة.

فالآداب مفهوم اجتماعي وديني، وكلمة (أدب) العربية تعني: هذبه وراضَ أخلاقه. والمذاهب الإسلامية الأربعة يحدّد كل منها تفسيره الخاص للآداب والتهذيب والترويض، وجميع التفسيرات متشددة قياساً إلى هذا العصر،لم يلحق بها التطور منذ خمسة عشر قرناً، وما دامت المادة (٢) من الدستور الجديد تنص على: أن الإسلام دين الدولة الرسمي فهذا يعني أن قواعد (الآداب) حسب الدين الإسلامي سوف تُفرض على المواطنين من الديانات الأخرى، مما يتعارض بشكل جلي مع الحقوق الديمقراطية المتساوية لكل العراقيين كما جاء في المادة (١٤) التي تقول: العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

إذن، الشرط الذي يربط الحريات ب-: الآداب والأمن العام، يرمي إلى منح السلطة التنفيذية حقوقاً واضحة لحماية قوانين قد تكون تسلطية، أكثر مما يمنح المواطنين الحقّ في التعبير عن موقفهم منها (السلطة وقوانينها) وهذا يتنافى كلياً مع الديمقراطية. وكثيراً ما كانت عبارات عائمة مثل: (مخلة بالآداب) أو (مهددة للأمن) ذريعة لمنع المواطنين من التعبير عن رأيهم من خلال التظاهر أو الكتابة أو النشر، فما الذي تعنيه عبارة (مخلة بالآداب) بالنسبة لكلمة ترد في رواية، أو شعار يرفع في مظاهرة، أو برنامج فكري لنشر الأفكار الجديدة؟ إنها تحيل إلى مئات التفسيرات والذرائع بالنسبة لسلطة تنفيذية ضيقة الأفق، ولا يمكنها أن تعني ذلك في دستور واضح في مبادئه، وفي الغرض من كتابته.

لقد اتفق العالم بأجمعه أن نظام العراق السابق مثّل أبشع صورة للطغيان في هذا العصر، ذلك أنه كان يسنّ القوانين داخل بيته، ولإرضاء مزاجه بالدرجة الأولى، ثم مزاج عائلته، والعائلة كلها، على غرار رئيسها، من ذوي المزاج الدموي البطشي. فكان القتل باسم القانون سمة النظام البائد منذ أيامه الأولى حتى تاريخ سقوطه، لكن وضع حكم العائلة في خانة الماضي لن يمنع حكومة منتخبة ذات توجه قومي أو ديني ضيق من العبث بحرمة الدستور مرة ثانية، وهذا أشدّ ما يخيف العراقيين.

النقطة الأكثر وعورة في واقع العراقيين الحالي ليست الأعمال الإرهابية التي تسفك الدماء من دون تمييز، إنما عدم اليقين إزاء حلمهم بالحرية، الذي جعله الانتظار الطويل ممزوجاً باليأس، وعدم الثقة بكل ما يقال لهم عن قرب ظهور فترة تحميهم فيها القوانين من الأمزجة الفردية ومن الأيديولوجيات الحزبية، بدل أن تكون مسوغاً لقتلهم خلال لحظات.

هذه الحساسية ينبغي أن تُراعى لدى مناقشة مسألة الحريات في الدستور الجديد، بتعبير آخر حبذا لو وضعنا التشريع الخاص بالحرية فوق جناحين كبيرين، وليس تحت فقرة اشتراطية قابلة لشتى التأويلات!

بالطبع نحن لا نبخس دور الحكومة المؤقتة الحالية، والمنخرطين في المجال السياسي، كأفراد وأحزاب، في معارضة النظام القديم، إلاّ أن الدور الأهم، والتاريخي، سيكون بإنجاز دستور حديث، مستقبلي، يثبّت الحريات الأساسية للمواطنين من غير أن يفسح للتلاعب بروحها الأصلية. وليتنا لا ننسى، ونحن نتطرق لهذه المسألة، حرمان العراقيين الطويل من التعبير عن رأيهم بلا خوف من قوانين جائرة تحملهم إلى السجن، أو القبر، لمجرد الإفضاء بما يدور في أذهانهم من أفكار حول ما يجري لهم أو لبلدهم.

أكثر من ذلك أن لا ننسى أن صدام وطغمته من القتلة لم يدمروا الاقتصاد والبنى التحتية ويشوهوا العلاقات الاجتماعية فحسب، إنما حطموا العقل العراقي المشهود له تاريخياً بالإبداع الأدبي والفكري، حين جففوا المنابع الأولى للمخيلة والإلهام، المتمثلة بحرية الإطلاع وحق التعبير عن الرأي.

وبالنسبة للعراق وفترات الظلام التي عانى منها، كلما دار الحديث عن الحريات تقفز إلى الخاطر القوانين الديمقراطية التي لا ينظر إلى الدول المجاورة لتقلدها فترضيها، بل أن تحقق النقلة الكاملة ليصبح العراق وشعبه ودستوره ونظامه الجديد النموذج العصري للحياة الإنسانية الحقة.

نأمل من السياسيين دعم كل المبادرات مثل مبادرة نداء "عهد العراق ولائحة معهد الدراسات الاستراتيجية.

مدخل إلى السياسة

عبد علي سلمان

لا أود الخوض في أصل كلمة السياسة اللغوي أو اتعقب التعاريف أو أورد مفاهيم معينة عن السياسة، لكني سأكتفي بإيراد تعريف أو فهم للسياسة واحد حسبت أنه كما يقول أهل البلاغة "جامع مانع"، وذلك هو أن السياسة هي فن تحقيق الممكن دون التخلي عن المبدأ. ولو استعملنا المصطلح السياسي لأمكن القول أن السياسة هي كيفية تحقيق الأهداف المرحلية "التكتيكية" التي ستوصلنا إلى الهدف النهائي "الاستراتيجي" مستخدمين وسائل وأساليب معينة. وهذا القول يتضمن مفهوماً دائماً للتطور إذا فهمنا أن كل هدف ستراتيجي منجز سيتحول بدوره إلى هدف مرحلي وبروز أهداف وطموحات جديدة، وبخلافه أي في حالة عدم أخذ المفهوم التطوري للمراحل سيعني التوقف ثم الجمود فالموت لينين على سبيل المثال وضع تعريفاً للشيوعية قال فيه: إن الشيوعية هي السلطة زائد الكهرباء في عصر كانت الكهرباء حلماً بعيد المنال. وهكذا فالأحزاب تطمح للوصول إلى السلطة لا لكي تتمترس بالسلطة وتقبع في قصور الحكم جالسة على كرسي السيادة، لكنها تناضل للوصول إلى السلطة لاتخاذها وسيلة لإنجاز الأهداف التي دعت إليها. والوصول إلى السلطة هو واحد من أصعب المراحل في حياة المناضلين إذ سيتحول المناضلون الذين ربما كانوا مبعدين أو منفيين أو مهمشين أو سجناء إلى حكام. وبهذا الصدد يقول السيد مهدي عامل في كتابه (في التناقض) عن شريحة واسعة جداً من هذا النوع، يقول أن البرجوازية الصغيرة تتحول إلى برجوازية كبيرة عند تسلم السلطة وتتحول الأحزاب البرجوازية الصغيرة إلى جثة متفسخة. وبرغم صحة هذا القول على وجه الإجمال إلا أنه لا يمكن إطلاقه وتعميمه كاملاً لأنه سيصطدم بالفهم الماركسي لدور الفرد في التاريخ. ومن الصحيح القول أن الكثير من المناضلين يتحولون عند تسنمهم للسلطة إلى منتفعين وأثرياء كبار مستفيدين من موقعهم في الدولة للإثراء الشخصي والعائلي والقبلي إلا أن هناك من يواصل نضاله ويستمر بالثورة حتى وهو داخل السلطة. والأمثلة كثيرة عن المناضلين الذين حافظوا على تجردهم ونزاهتهم. ومن طريف القول أن المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم يشير إلى هذه الظاهرة من وجهة نظره للأمور كما نقل عنه ذلك الشيخ محمد جواد مغنية وهو من كبار علماء المسلمين الشيعة في لبنان ما معناه أن هيبة السلطان تدخل حتى لمن تصدى للمرجعية الدينية أي التي تفترض قدراً عالياً من ضبط النفس والزهد والتقوى. إنها السلطة وما أدراك ما السلطة! وإذا انتهينا من هذا المدخل البسيط للسياسة فإن من المهم الإشارة إلى أمور أخرى ينبغي لمن اراد العمل بالمجال السياسي أو حاول تحليل الظواهر السياسية الالتفات إليها ومنها المعيار الذي يفترض اعتماده للحكم على عملية سياسية.

وفي السياسة مثل أشياء أخرى هناك أقوال وافعال ونوايا وخطط. وإذا كانت الأقوال مسموعة ومتاحة للجميع والأفعال ستلاحقه تترى فالنوايا والخطط مخفية غير منظورة وغير معروفة إلا في الدوائر التي قامت بصياغتها. ولذا يقال أن السياسة مثل جبل الجليد ثلثه ظاهر فوق سطح الماء أما الثلثان الباقيان فهما تحت الماء. ولتشابك المصالح الاقتصادية في العالم وللتعاون الاستخباراتي الضخم الذي لا يكتفي بواجباته بتقديم المعلومات للجهات العليا بل يقوم بتقديم ما يريد وحجب ما يريد، إضافة إلى صياغته للمعلومات بالطريقة التي يريد أن يوجه الأمور بها (لذلك لجأت الدول إلى تنويع مصادر المعلومات)، ويضاف إلى ذلك تدخل وسائل الإعلام التي تعتاش على السياسة والسياسيين وهي بالأساس ممولة من جهات سياسية ذات مصالح معينة حتى في أرقى الديمقراطيات في العالم جعل من الصعوبة الحكم على مجريات السياسة في العالم. فقد أصبح بالإمكان افتعال أزمات سياسية تشغل العالم لسنين ونفخ بالونات سياسة ضخمة لكنها في النهاية يمكن أن تثقب بأبرة، وهناك من الشخصيات التي تهز العالم إلا أنها في الواقع ليست إلا شخصيات مبرمجة تماماً لا حول لها ولا قوة. والأمر يتعدى ذلك إلى دول تبدأ بالانحلال الذاتي والتسوس برغم استمرار مظهرها القوي. وإذا كانت الأمثلة تضرب ولا تقاس فانهيار الامبراطورية التي لا تغرب الشمس عنها وأعني بها الأمبراطورية البريطانية التي كانت تحكم حتى أمريكا انهارت إضافة إلى أسباب أخرى بسبب شرط أمريكي هو الالتزام بالتجارة الحرة ورفع الحواجز الكمركية مقابل تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. أما إنهيار نصف العالم فليس ببعيد وأقصد به إنهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية برمتها على هذا النحو وهو أمر لم يكن بالإمكان تصديقه أو التفكير به حتى في الدول الرأسمالية. بعد كل هذا كيف يمكننا الحكم على الفعاليات السياسية. هناك سبيل واحد لا يخطئ هو الحكم على النتائج وليس على الأقوال والنوايا حتى إن كانت صادقة، فالسياسي مثل الطبيب الذي يقوم بعملية قد تنقذ مريضاً أو تودي بحياته ومثله مثل المقاتل الذي إن أخطأ فسيتعرض للقتل. إن نتيجة ممارسة سياسة معينة هي نتيجة الامتحان الذي لا يكفي أن تتهيأ له بل عليك أن تجتازه، فلقد نجح الثائر الأرجنتيني ارنستو تشي غيفارا في كوبا مع رفيقه فيدل كاسترو لكنه حاول تطبيق الأساليب السابقة في مكان آخر ففشل ودفع حياته ثمناً لذلك. إن الفاشل سياسياً أما أن يكون خائناً أو غير قادر على استيعاب الواقع السياسي واتخاذ الموقف الصحيح. ويكفي بهذا الصدد ذكر لينين حين قرر الشروع بثورة اكتوبر "بالأمس كان الوقت مبكراً وغداً سيكون فات الأوان، اليوم". بعد هذا ثمة أمر في غاية الأهمية هو طبيعة التحالفات السياسية ومقدار توفر الأخلاقية في العمل السياسي وفي التحالفات. إن السياسة كممارسة اجتماعية لا تختلف في طبيعتها عن بقية الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهناك الصادق الساعي إلى الخير وهناك الكاذب الساعي إلى مصالحه دون الاهتمام بما عداها.

هناك المثالي الحالم وهناك البرغماتي الذرائعي الذي يسوغ ويبرر.

ولا يكفي أن تكون نزيهاً وشريفاً كي تنجح في عالم السياسة بل عليك أن تضع مختلف الاحتمالات في الحسبان فنقض العهود والوعود والمواثيق والتحالفات أمر وارد ومتوقع في السياسة. فالتحالفات غالباً ما تكون ذات سمة مرحلية لغرض متابعة المضي نحو الهدف الأبعد وقد تنقلب التحالفات إلى صراعات وعداوات سياسية تصل إلى مستوى الاشتباك سواء على مستوى تحالفات القوى العاملة في معسكر واحد أو مواثيق القوى المتصارعة. ومن الأمثلة البارزة هو صلح الحديبية بين معسكر قريش وحلفائها من جهة وبين الإسلام الناهض وحلفائه من جهة أخرى وما آل إليه هذا الصلح بعد نقض قريش له في بادئ الأمر مما أدى إلى خسارتها في النهاية. ومن الأمثلة أيضاً هو معاهدة بريست ليتوفسك التي تنازل بموجبها لينين عن هذه المنطقة إلى ألمانيا مقابل إيصاله إلى روسيا بالقطارات الألمانية أثناء الثورة ومن ثم تم استعادتها بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. بل إن الصراع قد يمتد إلى داخل الحركة الواحدة أو الحزب خصوصاً بعد تسلم السلطة فصراع البلاشفة والمناشفة في لحزب الشيوعي في روسيا. وقيام هتلر بتصفية رفاقه في الحزب الاشتراكي القومي بعد تسلم السلطة بأعذار متنوعة بعد تصفية الحزب الشيوعي بتهمة حرق مبنى البرلمان وكل ذلك لغرض إحكام سيطرته المطلقة وفرض منهجه وتسخير ألمانيا وتحويلها إلى ماكنة ضخمة للحرب وهي الأمة التي أنتجت علماء وفلاسفة وموسيقيين كباراً علماً أنه قد تربى في ملجأ للأيتام ولا يعرف مدى تلقيه للمعرفة. أما في المنطقة العربية فهناك الصراع الذي نشب بين رفاق جبهة التحرير الجزائرية والإطاحة بأحمد بن بيلا في حين شهدت اليمن الديمقراطي صراعات دموية طالت قادة الحزب الاشتراكي الذي بدأ كحركة تحرير ناصرية قبل أن يتحول للماركسية.

إن العمل في السياسة يتطلب الحنكة والخبرة واليقظة الكاملة مع المتابعة المستديمة وهو في النهاية ليس هواية أو رغبة طارئة.

عقيدة بوش.. من قبل ومن بعد

ترجمة: زينب محمد

كانت عقيدة بوش كما وضعها في خطبه الأولى، في ستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في أيلول عام (٢٠٠٢) رداً منطقياً ومدروساً على نحو جيد على التهديد الإرهابي على اثر أحداث أيلول عام ٢٠٠١ وفي إحدى المرات أفشى أحد المسؤولين في إدارة كلنتون سراً وهو أن الكلنتونيين لم يفلحوا إطلاقاً في الإتيان بمثل هذه الستراتيجية المتطورة في أعوامهم الثمانية، ومع ذلك ففي ولاية بوش الثانية فإن عناصرها الأساسية تكمن في الدمار، ومن غير المحتمل أن يكون لهذه العقيدة تأثير دائم على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الإدارات المقبلة جمهورية كانت أم ديمقراطية.

وأولى جوانب هذه العقيدة يتعلق بحق الأولوية في استخدام القوة إذ تتذرع ستراتيجية الأمن القومي بقوة أنه إزاء الإرهابيين الانتحاريين المسلحين بأسلحة الدمار الشامل، فإنه لن يجدي تعويق ومنع انتشار الأسلحة –الأساس في ستراتيجية الحرب الباردة –بل إن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة – كما أكد الرئيس ذلك مراراً –إلى مقاتلتهم في عقر دارهم أفضل من الانتظار لحين هجومهم على الأراضي الأمريكية.

وحق الأولوية –كما أشار جون لويس غاديس –ليست فكرة جديدة في الفكر الستراتيجي الأمريكي. فقد استخدمت أو أخذت بالحسبان مرات عدة كما في أزمة الصواريخ الكوبية، وإن ما استجد بشأن ستراتيجية الأمن القومي هو كيفية تقويض الفارق بين حق الأولوية (ضد هجوم وشيك) والحرب الوقائية (التي سيقع فيها الإرهاب في الأشهر والسنوات المقبلة) وتتذرع بأن أجواء ما بعد الحادي عشر من أيلول تتطلب الخيار الثاني ضد الدول المارقة التي تؤوي الإرهابيين، وفي الظروف الصحيحة يستحيل أن تكون هناك حالة معيارية ضد الحرب الوقائية: فإذا كان الإرهابيون الانتحاريون يخططون بأسلحة الدمار الشامل للهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية فوق أراضي بلد آخر، فمن الصعب أن تجادل بأن ليس من حق أمريكا أن تتولى زمام الأمور أفضل من أن تنتظر موافقة مجلس أمن الأمم المتحدة للسماح لها بالتحرك. والمشكلة هي أنه في العالم الحقيقي فإن مثل هذه الشروط غير موجودة إطلاقاً، ونحن نادراً ما نمتلك معلومات جيدة حول قدرات أعدائنا أو الطرق الأكيدة التي تمكننا من توقع تصرفاتهم أو التنبؤ بها مستقبلاً، فقد أوضح الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق محدودية قدرات المخابرات الأمريكية، إذ دمجت إدارة بوش الإرهاب ومشكلة أسلحة الدمار الشامل مع الدولة المارقة ومشكلة نشر الأسلحة بطريقة غيرت فيها حساب الخطورة تجاه الحرب الوقائية. وأظهرت حرب العراق أن القيود الحذرة من الحرب الوقائية تبقى مشروعة حتى في عصر الإرهاب الإنتحاري (اطلق بسمارك ذات مرة على الحرب الوقائية اسم الانتحار خوفاً من الموت). وللبعد الثاني في عقيدة بوش علاقة بنهجه في التحالفات والشرعية والمعروف أيضاً بالنهج الأحادي، ولا اعتقد بأن معظم مسؤولي الإدارة الأمريكية كانوا يحتقرون الرأي العام العالمي ومع ذلك شعر الكثير منهم بأن الشرعية كان يجب أن تنتصر لاحقاً وليس سابقاً عبر قرار من مجلس الأمن، واعتقد المسؤولون أمثال دونالد رامسفيلد بأن آليات التحرك المشترك للأمم المتحدة والأوروبيين قد خرقت كما شهدنا مؤخراً في البلقان إذ أنهت القيادة الأمريكية بمفردها الصراعات في البوسنة وكوسوفو، وفي نظرها هي، كانت إدارة بوش تلعب دور الدولة المهيمنة السخية التي تقدم من السلع والبضائع ما لم تستطع الأسرة الدولية أن تقدمه، وأخفقت إدارة بوش في التنبؤ برد الدول التي تعارض الأهداف الأمريكية تقليدياً حسب بل وايضاً بين اقرب حلفاء أمريكا من الأوروبيين، فلم تأت الشرعية لا سابقاً ولا لاحقاً، وعلى مستوى النخبة، فإن القادة قد يسعون لإحياء العلاقات الجيدة مع واشنطن بعيداً عن المصلحة الذاتية ولكن على المستوى الجماهيري العام كان هناك تغير جذري في الطريقة التي فهم فيها العالم الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تعد صورتها مقرونة بتمثال الحرية بل بسجين أبي غريب المغطى الرأس. ولذلك أسباب عدة، فالدولة المهيمنة ينبغي أن لا تكون سخية فقط بل وكفوءة أيضاً، فقد هبطت مصداقية واشنطن مع فشل الإدارة الأمريكية في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق وفشلها في عملية إعادة إعمار العراق، وكانت الحرب الوقائية في عقيدة بوش تقوم علاوة على ذلك على التأكيد الضمني للنزعة الاستثنائية الأمريكية. إن الافتراض بأن أمريكا سوف تنتقد سياسة مكافحة الإرهاب المماثلة التي تنادي بها روسيا والصين والهند وإصرارها على هذا الحق يستند إلى المنطق القائل بأن اللا مبالاة الأمريكية هي إلى حدما أكثر منها لدى الدول الأخرى، وقد يؤمن الأمريكيون بحسن نواياهم –غير إن الشرعية الدولية لا تبرز إلا إذا فعل الآخرون بالمثل وقبل الحرب في العراق بوقت طويل أخفق الأمريكيون في فهم الاستفحال العميق للنزعة المناهضة لأمريكا. أما الجانب الأخير في عقيدة بوش، فهو الارتقاء بالديمقراطية وتشجيعها عبر التغيير القسري للنظام وكانت له هو الآخر عيوباً عملية اكثر منها معيارية. ويبدو أنه تم التخطيط لحرب العراق على أساس الإدعاء بأن الديمقراطية كانت نوعاً من الوضع الغائب الذي تلجأ إليه المجتمعات عندما تخلع الطغاة وليست مجموعة من المؤسسات المعقدة التي تحتاج إلى البناء بعناية على مدى الأعوام، لقد أساءت الإدارة تقدير الكلف والقدرات التي يتطلبها استقرار العراق بشكل كبير.

إن أفضل طريقة لتقييم أهمية ديمومة عقيدة بوش هو السؤال عن مدى احتمال تطبيقها مرة ثانية في المستقبل ومدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكرار التدخل الأحادي الجانب لكي تطيح بدولة مارقة وتدخل بتجربة بناء دولة أخرى؟ الجواب يأتي من إدارة بوش نفسها التي تنأى عن المواجهة العسكرية مع كوريا الشمالية وإيران لمصلحة السياسات المشتركة برغم الأدلة الواضحة على البرامج النووية لهذين البلدين، ويوحي ذلك بأن هذه العقيدة لا تبقى في ولاية بوش الثانية، بل وأكثر من ذلك لن تصبح عنصراً دائمياً في الستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب العالمي.

بقلم: فرنسيس فوكوياما

فوكوياما: استاذ في الاقتصاد السياسي الدولي في مدرسة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة ورئيس تحرير مجلة (American Interest).